حابي HAPI JOURNAL

نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 270 الخميس 18 نوفمبر 2021

عقدته الرقابة المالية مع أطراف السوق

6 توصيات من اجتماع سوق المال

مهلة إضافية لتطبيق قواعد الشراء بالهامش لحين استكمال النظم الإلكترونية

ياسمين منير ورضوى إبراهيم

أعلنت الهيئة العامة للرقابة المالية ست توصيات أثمر عنها الاجتماع الطارئ الذي عقد أمس وامتد لعدة ساعات برئاسة الدكتور إسلام عزام نائب رئيس الهيئة وبحضور رئيس البورصة المصرية ونائبه، والعضوين المنتدبين لشركة مصر للمقاصة مع أعضاء اللجنة الاستشارية لسوق المال.

كما شارك الدكتور محمد عمران رئيس هيئة الرقابة المالية في جانب من المناقشات لبحث التطورات التي تمر بها البورصة المصرية.

ونص البيان الصادر عن الهيئة أمس على التوصية بالعرض على مجلس إدارة الهيئة للنظر في منح مهلة إضافية لتطبيق قرار الهيئة بشأن قواعد الشراء بالهامش لحين استكمال النظم الإلكترونية، مع رهن تطبيق القواعد الجديدة لحين انتهاء شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي من إعداد النظم الآلية، وهو ما أوضحت أنه سيستغرق ستة أشهر بحد أقصى.

وشدد على التزام شركات السمسرة بقواعد الشراء بالهامش المعمول بها طبقًا للقرارات المنظمة لذلك، مع التأكيد على أن القواعد الجديدة الخاصة بالشراء بالهامش لن ينتج عنها أي تصفية لمراكز قائمة عند بدء التطبيق.

وجاءت التوصية الثانية بالتأكيد على شركات السمسرة في الأوراق المالية وأمناء الحفظ بضرورة دراسة الملاءة المالية ودرجة مخاطر الأوراق المالية محل الشراء الهامش وكل الضمانات واتباع أسس إدارة المخاطر وذلك لتقليل درجة المخاطر التي يتعرض لها العميل والورقة المالية على حد سواء.

كما أوصى الاجتماع بدراسة المقترح المقدم من البورصة الخاص بقواعد الشراء بالهامش على مستوى شركة السمسرة وقيم الضمانات المقدمة من الأوراق المالية.

ونصت التوصية الرابعة على قيام الهيئة باستكمال المناقشات مع البورصة بشأن الحدود السعرية وبصفة خاصة على الأسهم ذات المخاطر العالية والتقلبات السعرية غير العادية والنظر في إمكانية وضع حدود سعرية مغايرة لها، ومدى إمكانية تخفيضها على بعض الأسهم طبقاً لمعدل مخاطر التقلبات السعرية ونسبة عمليات الشراء بالهامش عليها.

الدكتور إسلام عزام نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

دراسة مقترح البورصة لقواعد الهامش بالسمسرة.. والتأكيد على الشركات بتوخي الحذر

د. إسلام عزام: مقترح البورصة لا يتعارض مع قواعد الهيئة.. وننتظر تلقيه للدراسة

كما أوصى بدراسة البورصة المصرية تعديل سعر الاقفال ليقترن بحد أدنى لقيمة التنفيذ بالإضافة إلى عنصر الزمن، إلى جانب توجيه الجمعيات المهنية بالدعوة لعقد اجتماع يضم شركات السمسرة وأمناء الحفظ لتفعيل دور إدارة المخاطر عند منح تمويل لشراء الأوراق المالية بالهامش وتفعيل دور الرقابة الداخلية لديها.

وأكد الدكتور إسلام عزام نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية في تصريحات خاصة لنشرة حابي أنه لا يوجد تعارض بين القواعد الجديدة التي وضعتها الهيئة للشراء بالهامش ويتم الاتجاه لتأجيل تطبيقها لحين الانتهاء من النظم الالية للتفعيل وبين المقترح المقدم من البورصة المصرية.

وأوضح عزام أن القواعد الجديدة تختص بتنظيم استخدام آلية الشراء بالهامش على مستوى السوق ككل من خلال وضع حدود تضمن عدم التركز بالأسهم المتداولة، بينما تغطي القواعد المقترحة من البورصة الجانب الخاص بإدارة المخاطر داخل شركات السمسرة.

وقال عزام: "تم الاتفاق مع البورصة على إرسال مقترح تفصيلي بقواعد تستهدف إدارة مخاطر الشراء بالهامش داخل شركات السمسرة وترتبط بالتقلبات على كل سهم ودرجة التذبذب به".

وأضاف أنه تم الاتفاق أيضًا مع البورصة على إعادة دراسة معادلة حساب سعر الإقفال وتقديم مقترح يأخذ في الاعتبار عوامل أخرى بخلاف القيمة مثل عدد الأسهم والزمن، وكذلك بحث تعديل منهجية الحدود السعرية على الأسهم وربطها بدرجة تذبذب الورقة المالية والمخاطر والتقلبات السعرية.

هشام مبروك العضو المنتدب:

مصر للمقاصة جاهزة لتفعيل القواعد الجديدة للشراء بالهامش.. وتنتظر البيانات من السماسرة

اجتماعات قريبة مع الرقابة المالية والبورصة والسماسرة للتوصل لاتفاق حول البيانات المطلوبة وآلية تقديمها

هشام مبروك العضو المنتدب لشركة مصر للمقاصة والإيداع والحفظ المركزي

حابي

أكد هشام مبروك، العضو المنتدب لشركة مصر للمقاصة والإيداع والحفظ المركزي، أن شركته انتهت بالفعل من إعداد النظم الآلية اللازمة لتفعيل القواعد الجديدة للشراء بالهامش، وجاهزة لتطبيقه من الآن.

وأوضح في تصريحات خاصة لنشرة حابي أن عدم جاهزية شركات السمسرة بالمعلومات الواجب توفيرها لتفعيل النظام الجديد وراء ما استقر عليه اجتماع هيئة الرقابة المالية أمس مع أطراف السوق بشأن التوصية بمنح مهلة إضافية لتطبيق القواعد الجديدة قد تصل إلى ستة أشهر.

ونص البيان الصادر عن هيئة الرقابة المالية أمس بشأن الاجتماع الطارئ الذي دعت إليه مع أطراف سوق المال، على التوصية بالعرض على مجلس إدارة الهيئة للنظر في منح مهلة إضافية لتطبيق قرار الهيئة بشأن قواعد الشراء بالهامش لحين استكمال النظم الإلكترونية، مع رهن تطبيق القواعد الجديدة لحين انتهاء شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي من إعداد النظم الآلية، وهو ما أوضحت أنه سيستغرق ستة أشهر بحد أقصى.

وقال العضو المنتدب لشركة مصر للمقاصة: "نعمل منذ فترة على الانتهاء من تجهيز وتجريب النظم اللازمة لتطبيق القواعد الجديدة وهو ما تم التأكيد عليه في الاجتماع أمس، إلا أن السوق ليست جاهزة بالمعلومات الواجب توفيرها لتشغيل هذه النظم، لذلك سنعمل خلال الفترة المقبلة بالتنسيق مع كل من الرقابة المالية والبورصة والسماسرة للتوصل لاتفاق حول البيانات والمعلومات المطلوبة وآليات تقديمها".

وتوقع مبروك عقد اجتماعات قريبًا بين كل الأطراف المعنية، مؤكدًا وجود توافق عام على أهمية القواعد الجديدة للشراء بالهامش والسعي لبدء تفعيلها.

تضم كيانات من الإمارات وأمريكا وفرنسا

العاصمة الإدارية تبدأ الفحص الفني لعروض 4 تحالفات مصرية أجنبية للشراكة على إدارة البنية التكنولوجية

المهندس محمد خليل رئيس قطاع التكنولوجيا بشركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية

بكر بهجت

بدأت شركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية في الفحص الفني للطلبات المقدمة من 4 تحالفات مصرية أجنبية للدخول في شراكة معها بالشركة المقرر تأسيسها لإدارة البنية التحتية التكنولوجية، وفق المهندس محمد خليل رئيس قطاع التكنولوجيا، مشيرًا إلى أنه من المقرر أن يتم إعلان اسم التحالف الفائز بداية العام المقبل.

وأضاف خليل في تصريحاته لنشرة حابي الصادرة عن بوابة حابي جورنال، أن التحالفات تضم شركات مصرية وأخرى من الإمارات وأمريكا وفرنسا، وسيتم عقب الانتهاء من الدراسة الفنية للعروض بدء دراستها ماليًا وقانونيًا، لافتًا إلى أن رأسمال الشركة واستثماراتها وحصص الشركاء سيتم تحديدها فور الاتفاق مع التحالف الفائز، على أن تكون الحصة الحاكمة لشركة العاصمة الإدارية.

واستثمرت شركة العاصمة الإدارية 25 مليون دولار –نحو 390 مليون جنيه– في أعمال التكنولوجيا خلال العام الماضي، موزعة على مشروعات الشق الرقمي والتي تتضمن مركز التحكم والسيطرة الأمني ومركز إدارة المدينة ومركز بيانات العاصمة، والشبكات التي تتولى إنشاءها الشركة المصرية للاتصالات.

وبلغت قيمة عقود المقاولات الموقعة بمشروعات التكنولوجيا خلال العام الماضي 150 مليون دولار –ما يعادل 2.4 مليار جنيه–، وكان مقررًا أن يتم تنفيذها بالكامل، إلا أن التبعات التي نجمت عن ظهور فيروس كورونا، وصعوبات الاستيراد دفعت الشركة إلى مد فترة تنفيذ تلك الأعمال، فيما تصل مخصصات العام المقبل إلى نحو 100 مليون دولار، أو ما يعادل نحو 1.5 مليار جنيه.

وتصل تكلفة نموذج الشراكة الخاص بالبنية التحتية للشبكات والاتصالات بالمرحلة الأولى من المشروع، إلى نحو 8 مليارات جنيه، موزعة بين 4 مليارات جنيه تكلفة المقرات والمباني والأعمال الكهروميكانيكية التي ستتولى شركة العاصمة الإدارية تنفيذها، و4 مليارات أخرى لمد الشبكات والخدمات التي ستتولاها الشركات.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- أرباح أوراسكوم للتنمية تقفز 240% إلى 1.2 مليار جنيه في 9 أشهر
- مساعد وزير التموين: سوق جملة نموذجي باستثمارات 8 مليارات جنيه وإدارة فرنسية
- إسناد أعمال صيانة المرافق والمباني في 19 مستشفى لشركة المقاولون العرب
- 20% خفضا في مقابل الخدمات عن عمليات التداول بالبورصة
- أرباح المجموعة المالية هيرميس تقفز 26% إلى 1.1 مليار جنيه في 9 أشهر